

السفير السوري يؤكد استمرار التشاور مع رئيس الحكومة اللبنانية وأن ابواب دمشق مفتوحة أمامه

الحريري لا يمانع في عرض «شهود الزور» على جلسة الحكومة: ليس بشروط 8 آذار

اسرائيل - وزير الداخلية زياد بارود أكد من جهته على التواصل المستمر من أجل عقد جلسة لمجلس الوزراء، لكنه تجنب توقع أي موعد، رغم الجهود التي تبذلها مختلف الأوساط.

لا تسوية على حساب الشهداء

أما حزب الكتائب، فقد أعلن بعد اجتماع مكتبه السياسي برئاسة الرئيس أمين الجميل أنه يرفض مسبقاً أي تسوية سياسية يمكن أن تتم على حساب العدالة وأرواح الشهداء، واعتبر ان التصدي للمحكمة الدولية والقرار الاتهامي هو مواجهة مع المجتمع الدولي. لكن المناهضة بهيئة الحريري دعت الى النظر للنصف المليء من الكوب، وعدم التوقف عند الأزمات. الحريري كانت تتحدث في افتتاح منتدى الفكر العربي. أما النائب عقاب صقر (المستقبل) فقد أبدى خشيته من أن يكون صمت حزب الله حول عمالة العميد المتقاعد فايز كرم مرده إلى أن كرم رأس كبير سطيح برؤوس كبيرة أخرى. وفي هذا السياق، دعا البطريك الماروني نصرالله صفيح، خلال استقباله بعض ذوي الموقوفين بالتعامل مع اسرائيل، الى ان يأخذ العدل مجراه، وان يحاكم هؤلاء الموقوفون بحسب القوانين المرعية الاجراء، وان يصار الى اخلاء سبيل الموقوفين اذا كانوا ابرياء، اما اذا كانوا، لا سمح الله، مجرمين وقد ارتكبوا بحق الدولة بعض الاساءات، فإنهم يتالون عقابهم طبعاً.



(محمود الصول)

.. ورئيس الحكومة سعد الحريري مستقبلاً السفير السوري في لبنان علي عبدالكريم في السراي الكبير طرحة على مجلس الوزراء، انما المفروض هو الفرض، ووضع ترتيبات معينة. وفي هذا السياق وصف النائب الاكثري نبيل دويرج، بند شهود الزور المطلوب ادرجه على جدول اعمال مجلس الوزراء بـ «البند السياسي بامتياز، والذي لا يمكن تعطيل البلد من أجله».

ويعد ان انتقد «تصعيد» رئيس المجلس نبيه بري، قال ان فرنسا مؤمنة بضرورة المحكمة الدولية التي تؤمن سلامة السياسيين على الكرة الارضية.

قرار الاتهام مرفوض
بدوره نائب الامين العام لحزب



الرئيس ميشال سليمان مجتمعاً برئيس المجلس النيابي نبيه بري في بعدا امس

رئيس الحكومة، أكد، ردا على سؤال، ان «التشاور قائم وابواب دمشق مفتوحة للحريري». ولفت الى ان «اللقاء كان مهماً وبحثنا العلاقة اللبنانية - السورية»، مشيراً الى ان التفاوض من قبل الحريري كبير ويخص الجهود السورية - السعودية لانقاذ وفاق لبناني وازالة فتيل اي ازمة يخطط لاستثمارها. وأكد السفير السوري في دمشق ومفكرة واجابية.

التشاور مع 8 آذار
الرئيس الحريري وفي إطار السعي لعقد جلسة لمجلس الوزراء، التقى الوزير غازي

وعرض معه الأوضاع. وذكرت مصادر متابعة ان زيارة الرئيس بشار الأسد الى باريس اليوم، كانت موضع بحث الى جانب آخر مستجدات المساعي السورية - السعودية. من جهته، تمنى السفير السوري ان تكون الحصانة منيعة لأي استهداف واستثمار سلمي مع صدور القرار الاتهامي في جريمة اغتيال رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري، مؤكداً «اننا لسنا متشائمين»، كاشفاً ان الغيورين على البلد والحريريين عليه يعملون لتجنب اي توتر لا يخدم لبنان والامن في المنطقة.

السفير السوري، وبعد لقائه

وكان بري أوفد معاونه السياسي النائب علي حسن خليل للقاء رئيس الحكومة مساء امس الاول، بموازة التواصل بين الرئيس سليمان والرئيس الحريري.

ومن فندق القينيسيا، عاد الرئيس سليمان ليلتقي الرئيس بري الذي وافاه في هناك في إطار الزيارة الأسبوعية، حيث وضع الرئيس سليمان في اجراء الاستشارات الحوارية المفردة التي اجراها مع اقارب الحوار. وقد خرج الرئيس بري من الاجتماع الذي دام 45 دقيقة ليكتفي بالقول: ان شاء الله خير.

الحريري التقى السفير السوري

وفي السراي الكبير استقبل الرئيس سعد الحريري السفير السوري في لبنان علي عبدالكريم

حزب الله يعقد مؤتمراً صحافياً لإبراز «التجاوزات القانونية للمحكمة الدولية»

رعد: المحكمة مسيسة ولن يفاجئنا أن تكون قوس عبور لوصايات دولية

جريساني: القول إن الأغلبية البرلمانية أيدت المحكمة تزوير موصوف.. ولبنان غير ملزم بتقديم «داتا» الاتصالات

أخبار وأسرار لبنانية

لقاء سليمان - عون كسر الجليد ولم بلغ المسائل العالقة: مع ان الرئيس ميشال سليمان حرص على الاتصال شخصياً بالعماد ميشال عون لدعوته الى قصر بعيداً في اطار مشاوراته مع اقارب طاولة الحوار (الدعوات للقيادات الأخرى جرت عبر دوائر القصر الجمهوري)، كما حرص على افتتاح المشاورات معه، الا ان النتيجة التي خلص اليها لقاؤه مع عون لم تكن في مستوى ما انتظره لجهة فتح كوة في جدار الأزمة واستئناف جلسات مجلس الوزراء وطاولة الحوار. وهذا اللقاء الثنائي كسر جليد العلاقة لكنه لم يلبس مسائل وتفصيلات كثيرة عالقة.

مصالحة قضائية: من الردود الممكنة لقوى 14 آذار على اي قرار اتهامي قد يصدر، الدعوة الى الفصل بين القرار الاتهامي وحكم المحكمة.

«تجمع العدالة والمصالحة» في لبنان الذي يضم مجموعة من القيادات السياسية والفكرية التي اجتمعت في فندق بلو غابريال، في الاشرافية، اطلق أمس الاول بمباركة من قوى 14 آذار، وثيقة سياسية تتضمن «دعوة لجميع اللبنانيين الى اجراء مصالحة فعلية على اساس الاعتراف بمسؤوليتهم المشتركة عن الحروب التي دمرت لبنان».

وتضمنت الوثيقة السياسية في جانب منها المحكمة الدولية وكيفية تحويل صدور القرار الاتهامي «الى خطوة باتجاه تثبيت الاستقرار والعدالة وإفساح المجال للمصالحة بين اللبنانيين، وكذلك ضرورة عدم الخلط بين قرار اتهامي يستدعي اجراءات اثبات وبين حكم قضائي يصدر في نهاية المحاكمة. فهذا الخلط بالغ الخطورة لأنه يطعن بفكرة العدالة نفسها».

تنسيق الاشرافي والامل: يتوقع ان يعقد لقاء بين الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط حيث يصار الى رفع التنسيق بين قيادتي الحزب الاشتراكي وحركة أمل في ظل التجربة الناجحة في التحالف الطلابي أثناء الانتخابات الجامعية ودلالة مشاركة نجل الرئيس بري، باسفل في عداد وفد حركة أمل الى المختارة يوم الأحد الماضي، فتبين من خلال هذه العلاقات أنها اولوية لدى الفريقين.

فالهيئة الطلابية التي انبثقت عن الجامعيين الفائزين كانت حكرًا على «أمل» و«الاشتراكي»، فيما خرج حزب الله والتيار الوطني الحر من الهيئة الادارية الطلابية. من جهة أخرى، يرى مصدر نيابي بارز في 14 آذار ان جنبلاط يقوم بفتح صفحات سياسية جديدة مع حزب الله لكن من دون ان يلقي الحماس الذي يدب فيه شخصياً من قبل مسؤولي الحزب الذين ينظرون اليه بحذر كما تنظر اليه سورية. ويصف جنبلاط بالرجل الذي فقد كل شيء ويبريد ان يبدأ من الصفر، مبيداً استغرابه من الذي قام به الزعيم الاشتراكي لأن فعلته هذه لم توصله الى أي مكان وهو خسر حلفاءه من دون ان يربح خصومه.

مع معايير العدالة.. وأضاف جريساني أن المادة 2 من اصول المحاكمة تحيل المحاكمة الى اصول المحاكمة الجنائية، لافتاً الى ان «الاتصالات هي من الادلة الظرفية ويمكن دحضها وهي في اسفل سلم الاثبات».

وأشار الى بطلان التعديل الاجرائي الجديد للمحكمة القاضي باعتماد الشهادة الخطية حتى لو في حالة الصم او البكم كونه يخالف الاصول الدستورية. ولفت الى ان هناك خلطاً بين الدليل الخطي والشهادة الخطية وان ذلك يخالف القوانين اللبنانية التي تفرض حضور الشاهد حتى على الاكبر او الاصم.

وكان رعد استهل مؤتمره الصحافي بالإشارة الى ان المتتبع لمسار الأزمة السياسية في لبنان منذ صدور القرار الدولي 1559 وما حدثه من تصدع في الوضع العام وتدهور في الاستقرار يلحظ بوضوح ان المحكمة الدولية الخاصة بلبنان التي انشئت بموجب القرار الدولي 1757 الصادر تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بتاريخ 30 مايو 2007 فاقتت حالة التوتّر الداخلي والانقسام. وطرح رعد بعض الهمجس والملاحظات حول المحكمة التي سبق لحزب الله ان عرض جزءاً منها لمندوبي المحكمة في لقاء مباشر في 30 مارس 2010. وإن سال أيضاً عن الدور الاسرائيلي في التحقيق وعما إذا كان يعتبر احد مصادر المعلومات التي اعتمدها المحققون وهل سبق ان نقلت المحكمة أي معلومات الى لاهي عبر اسرائيل، جدد التأكيد على ان ملاحقة شهود الزور المخلّج الوحيد لاعادة الاعتبار لصديقه التحقيق واعادة بناء الثقة به لكن دون جدوى، مشيراً الى ان ما زاد الطين بلة التفتيز لادلة ظرفية والتلميح لدليل الاتصالات الهاتفية المترامة كاحد ركائز التحقيق. وردا على أسئلة الصحافيين، أكد رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» ان ملف شهود الزور هو في ملعب رئيس الحكومة سعد الحريري وهو نقطة أولى مدرجة على جدول اعمال أي جلسة لمجلس الوزراء حين يدعى الوزراء اليها.

وردا على سؤال حول سبب موافقة «حزب الله» على البيان الوزاري الذي فيه بند يؤكد تمسك لبنان بالمحكمة، أوضح ان «هذا تم في إطار الحرص على الاستقرار وأملا في التوصل لموقف موحد من هذا الملف».

عن كل المعطيات، معتبراً ان «المجلس كهيئة عامة تتبعت بقرار من رئيس المجلس النيابي نبيه بري كون الحكومة كانت فاقدة للشرعية».

وأكد جريساني ان «تقويم الادلة التي جمعتها لجنة التحقيق الدولية يعود للمحكمة الدولية»، لافتاً الى ان «المحكمة اغفلت عمداً شهادات الزور متذرة بانها اعطيت قبل نفاذ الاجراءات المعتمدة لديها»، مشدداً على ان «المحكمة الدولية انتهكت سرية التحقيق»، مشيراً الى ان «انتهك سرية التحقيق من شأنه ان يبطل التحقيق».

وأشار الى انه «لا يوجد في المحررات الواقعة من المحكمة ما يلزم الدولة اللبنانية تقديم كامل داتا معلومات الاتصالات» مؤكداً ان «الادلة المباشرة هي الادلة الاكثر مصداقية وانظافاً



جانب من المؤتمر الصحافي لرئيس كتلة الوفاء للمقاومة محمد رعد وعضو المجلس الدستوري الاسبق القاضي سليم جريساني

ان دليل الاتصالات هو عمدة الاتهام المرتقب. واعتبر ان ذلك يفسر اصرار اقطاب المحكمة على التفتيز للادلة الظرفية التي يعتبر دليل الاتصالات ادعاهم. من جهته لفت القاضي سليم جريساني، الى ان «قرار المحكمة الدولية الخاصة بلبنان تجاوز صلاحيات رئيس الجمهورية والدستور اللبناني، وتم اعتماد قرار حكومة فؤاد السنيورة غير الشرعية».

مشيراً الى ان «القول ان الأغلبية البرلمانية أيدت المحكمة هو تزوير موصوف فالهيئة العامة للمجلس لم تصوت»، وقال: «تم اختزال صلاحيات مجلس النواب عبر تحييده

والاجتهادات والبدع القانونية والقضائية، بحسب رعد. **دليل الاتصالات**

أما النقطة الأخيرة التي توقف عندها رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» فكانت «القيمة الثبوتية لدليل الاتصالات»، لافتاً الى ان الكثير من التسريبات أوحى بأن التحقيق الدولي، اعتمد على دليل الاتصالات المتعلق بتزامن في المكان بين هواتف مستنبهة يارتكاب الاعتداء وهواتف أخرى تعود لافراد محددين، مشيراً الى ان بعض الاوساط الدولية أكدت هذا الامر لا بل ذهبت الى حد القول

عن «انتهاك مبدأ السرية» فلفت الى ان التسريبات الصحافية والتصريحات الرسمية التي تناولت التحقيق الدولي نقلاً عن مصادر فيه لم تعد خافية على احد وهي التي انتشرت منذ الساعات والأسابيع الأولى للاغتيال.

قواعد الاجراءات
وتحت عنوان «المريب في قواعد الاجراءات الاسبق القاضي سليم جريساني، وقال رعد ان المحكمة الدولية الخاصة بلبنان هي محكمة مسيسة لا تلزم باعلى معايير العدالة. وقد تجاوزت منذ نشأتها الدستور اللبناني وصاغت قرار انشائها مصالح دولية تختل ارادة ومصالح اللبنانيين ومؤسساتهم الشرعية القائمة وتصلست من صلاحياتها في محاكمة شهود الزور وانتهكت حقيقتها مبدأ السرية وانيط بها تغيير قواعد الاجراءات بشكل مريب.

وفي موضوع «طلب قواعد بيانات كاملة وطلب تحديدها بشكل دوري»، كشف رعد عن ان مكتب المدعي العام يقوم بطلب قواعد بيانات كاملة من العديد من الاجهزة الامنية والمؤسسات الرسمية اللبنانية لتطول دون مبرر شرائح واسعة من الشعب اللبناني ومنها على سبيل المثال داتا الاتصالات الخليوية ورسائل الاس ام اس كما يحصل باستمرار على تحديث دوري لها. وسأل رعد ما حاجة التحقيق الدولي لاداة كل الشعب اللبناني وماذا تحديت داتا الاتصالات الداخلي قبل وقوع الجريمة منذ عام 2003 وصولاً الى عام 2010 بعد مرور خمس سنوات على الجريمة موضع البحث»، وتحت عنوان «اعتماد الادلة الظرفية دون وجود شهود مباشرين»، لفت رعد الى ان المحكمة الخاصة بلبنان تتجه لاعتماد الادلة الظرفية بدلاً من الادلة القطعية كون الادلة القطعية بحسب رئيس المحكمة انطونيو كاسيزي غير متوفرة في القضايا الارهابية لصعوبة الحصول عليها كما أكد المدعي العام دانيال بلمار الذي يجعل لبنان، البلد الذي لم ينعم بالاستقرار الداخلي منذ 2005، مسرحاً للتجارب

بيروت - احمد عز الدين

المستمرة لمواجهة المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، نظم مؤتمراً صحافياً في المجلس النيابي لإبراز التجاوزات القانونية للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان»، تحدث رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد وعضو المجلس الدستوري الاسبق القاضي سليم جريساني، وقال رعد ان المحكمة الدولية الخاصة بلبنان هي محكمة مسيسة لا تلزم باعلى معايير العدالة. وقد تجاوزت منذ نشأتها الدستور اللبناني وصاغت قرار انشائها مصالح دولية تختل ارادة ومصالح اللبنانيين ومؤسساتهم الشرعية القائمة وتصلست من صلاحياتها في محاكمة شهود الزور وانتهكت حقيقتها مبدأ السرية وانيط بها تغيير قواعد الاجراءات بشكل مريب.

وفي مؤتمراً صحافياً لإبراز التجاوزات القانونية للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، فصل هذه التجاوزات في سبعة ابواب مستقلة ليلخص الى ان هذه المحكمة لا ينتظر منها احقاق حقيق ولا اقامة عدل «بل لن يفاجئنا ان تكون قوس عبور لوصايات دولية على لبنان وامنه واستقراره وسيادته»، متسائلاً «كيف لنا ان نأتمن محكمة خاطئة على الشكل والمضمون الموصوف في هذا المؤتمر».

رعد انطلق من إنشاء المحكمة الدولية فشد على ان «إنشاء المحكمة الدولية كان التفاهة واضحا على القانون اللبناني والدولي وتجاوزا لسيادة لبنان، وأكد ان «لكية» قرار المحكمة الدولية تخطل الدولة اللبنانية وتستورجها وهربت من قبل حكومة غير شرعية دون ان يتم تصديدها وفقاً للدستور وضمن الاطر الدستورية ولم يوقع عليها رئيس الجمهورية ولم يصدقها المجلس النيابي».

وتوقف رعد عند «توصل المحكمة من شهود الزور»، فأشار الى ان «المادة 28 من النظام الاساسي الملحق بالقرار 1757 تمنى على ان المحكمة سيعتمد اعلى المعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية»، متسائلاً «أبى عدالة تلك التي يكون فيها شاهد الزور محصناً وعصياً على كل مساءلة قضائية»، وتحدث رعد

جمع: مؤتمر رعد وقبلة نصر الله خطوات في الاتجاه الصحيح



سمير ججعج

انه «بخلاف كثير مما ينشر في وسائل الاعلام لا اعتقد ان أي مسعى خارجي يمكن ان يؤمن أكثر من الضغط على الفرقاء كافة للحفاظ على السلم الاهلي بلبنان، اما الباقي فهو من عمل اللبنانيين، أي اذا اجتمعت الحكومة أم لم تجتمع، إذا المجلس النيابي سيجتمع أم لم يجتمع، إذا كانت الهجة مقبولة أم غير مقبولة أو كيف تتعاطى بشكل أو بآخر مع القرار الاتهامي، فجميع هذه الامور هي شؤون لبنانية، وأنا لا انتظر من المساعي الخارجية أكثر من الحفاظ على السلم الاهلي في لبنان أما الباقي فعملنا نحن كلبنانيين، وفي حال العكس تكون عملياً ننتظر لا شيء».

وحول ما إذا كان صدور القرار الاتهامي سيعيد خلط الأوراق والتحالفات، لم يوافق رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» على هذا الرأي، قائلاً «لا اعتقد ان صدور القرار سيؤدي الى إعادة خلط الأوراق فما كتب قد كتب وكل فريق في لبنان أعلن المبادئ الرئيسية التي يؤمن بها واصطف على هذا الأساس ولا أحد سيغير طروحته الموجودة منذ ثلاث سنوات».

اعتبر رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير ججعج ان «المؤتمر الصحافي لرئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد الذي عقده امس في مجلس النواب والمؤتمر الأخير للامنين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ما هي الا خطوات في الاتجاه الصحيح بخلاف ما يفكر به البعض، فنحن نعيش في ظل نظام ديموقراطي وكل حزب وكل مجموعة وكل قبادة له الحق بإبداء رأيه وعلينا ان نحترم رأيه مثلما عليه ان يحترم رأينا»، ججعج، وفي حديث لإذاعة «الشرق»، لم ير «ان هذه الخطوات هي خارجة عن السياق بل هي في السياق تماما»، متمنياً «اكمال مواكب القرار الاتهامي بالسياق ذاته»، وأعلن «اننا كقوى 14 آذار حضرنا عقلاً فقط لمواكبة صدور القرار الاتهامي بمعنى أننا كلنا سنكون أعياناً وأدانا لقراءة القرار الاتهامي بتان ومن ثم لن نأخذ الموقف المناسب في ضوء ما سيأتي في من هذا القرار».

وحول ما إذا كان هناك اي رهان على المساعي الخارجية لاسيما السعودي - السوري أو الفرنسي لإيجاد تسوية للمازق الراهن، أشار ججعج الى